مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 110 (من 21 إلى 28 مارس/آذار 2015)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 2

صداقة أمريكية أفغانية جديدة.. آمال وتحديات

- خلفية العلاقة 3
- تغيير في السياسة الخارجية الأفغانية 4
- آمال معقودة بزيارة أمريكا 5
- سياسة ثلاثية حول السلام والحرب 6
- أثر الزيارة الأخيرة على الحرب والسلام 6

لجنة من أجل إصلاح لجنة أخرى؟

- ضرورة الإصلاح 8
- الإصلاحات الأساسية في النظام الانتخابي 9
- الدستور والتعديل في قوانين الانتخابات 11
- النتيجة 11

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نقدم إليكم من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية مناقشة زيارة رسمية قام بها المسؤولون في "حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية"، إلى أمريكا، حاول فيها الرئيس الأفغاني أشرف غني بأن يجلب الدعم الأمريكي لأفغانستان وأن يجعل أمريكا تعيد النظر في جدول سحب قواتها من أفغانستان.

يبدو أن أشرف غني يريد تحسين العلاقة مع أمريكا والتقرب منها خلافا لكرزاي. ولكن إلى أي مدى نجح أشرف غني في نيل أهدافه؟ ماذا ستكون نتيجة هذه الزيارة على عملية السلام الأفغانية وعلى مسار الحرب الدائرة في البلد؟

في صعيد غير بعيد قدم أشرف غني قبيل زيارته إلى أمريكا قائمة الوزراء المرشحين للحقب الوزارية إلى البرلمان، وأحدث لجنة من أجل إصلاح اللجان الانتخابية برئاسة شكرية باركزاي.

وكان إصلاح النظام الانتخابي من أساسات التوافق بين زعيمي الحكومة الائتلافية. فإلى أي مدى تستطيع هذه اللجنة أن تصلح اللجان والنظم الانتخابية في البلد؟ ماذا يحتاج النظام الانتخابي من التعديل؟ وكيف يكون التعديل في ضوء قانون الانتخابات ودستور البلد؟ هذه الأمور والأسئلة تمت مناقشتها في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، وإليكم التفاصيل:

صداقة أمريكة أفغانية جديدة.. آمال وتحديات

حاول الرئيس الأفغاني محمد أشرف غني في زيارته إلى أمريكا بأن يتمكن من تحسين العلاقة الأفغانية الأمريكية المتدهورة منذ خمس سنوات من جهة، وأن يجلب المساعدة الفورية الأمريكية لصالح الحكومة الأفغانية من جهة أخرى.

وتأتي هذه الزيارة في وقت تتمحور الرؤية الخارجية الأمريكية حول قضايا شرق أوروبّا (أوكرانيا)، والشرق الأوسط (تنظيم داعش، وسيطرة الحوثيين على اليمن، والملف السوري)، والمحادثات مع الجانب الإيراني حول الملف النووي الإيراني، إضافة إلى ذلك ومع بدء فصل الربيع تنشط المعارضة المسلحة في أفغانستان وسيواجه أشرف غني المعركة الدامية مع طالبان لأول مرة كرئيس البلد.

خلفية العلاقة

تشكلت العلاقات الأمريكية الأفغانية عندما وصل هتلر إلى السلطة في ألمانيا واعتبره رئيس الوزراء البريطاني تهديدا كبيرا، وفي تلك الفترة كانت أفغانستان بوابة على وجه الهند البريطانية.

بعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم حربا باردة أثرت عليه كثيرا. وأثناء هذه الحرب كانت العلاقة الأمريكية الأفغانية متدهورة بسبب التنازع على بختونستان، إلا أن أمريكا كانت تقدم أكبر حجم من المساعدات لأفغانستان بعد روسيا.

إبان الغزو السوفيتي على أفغانستان دعمت أمريكا هذا البلد من أجل مصالح مشتركة، وهو دعم انقطع فور انسحاب الروس من أفغانستان، ليمر الأمر بوضع تعزيرات على أفغانستان في أيام طالبان وصولا بالغزو العسكري على هذا البلد بعد أحداث 11 سبتمبر.

عندما هلجمت أمريكا على أفغانستان عام 2001م، ووصل حامد كرزاي إلى سدة الحكم، كانت العلاقة الأمريكية الأفغانية على ذروتها، ولكن هذه العلاقة تدهورت بعد فوز أوباما بالرئاسة الأمريكية عام 2008م، وبعد نجاح كرزاي للبقاء رئيسا لأفغانستان عام 2009م. كان أحد أسباب الأمر تقرب كرزاي من الجمهوريين أكثر من ديمقراطيين. وسببه الآخر كما وصفه "كأي أيدي"، في كتابه كانت العلاقة الشخصية بين كرزاي وأوباما وانعدام الثقة بين الاثنين. ويأتي في قائمة الأسباب الفساد الموجود في أفغانستان، والتزوير الذي حدث في انتخابات عام 2009م، وعدم مراعاة السيادة الوطنية الأفغانية، وتعذيب المدنيين وقتلهم وقصف المناطق السكنية.

تغيير في السياسة الخارجية الأفغانية

وفي العام الأخير من حكم كرزاي، تدهورت علاقته مع أمريكا وباكستان بشكل كبير، وفي كلمته الأخيرة نصح كرزاي خلفه بأن يحذر كثيرا من أمريكا وباكستان.

وتصل جذور هذه الخلافات إلى عام 2008م، عندما فاز أوباما بالرئاسة الأمريكية وبدأ ينتقد حكومة كرزاي. وتصاعدت وتيرة نقد أوباما خاصة بعد أن اختلف عبدالله عبدالله مع كرزاي بسبب التزوير الذي حدث في الانتخابات الرئاسية الأفغانية عام 2009م، وبعد أن أراد مندوب أمريكا الخاص في أفغانستان وباكستان هالبروك التدخل في الانتخابات الأفغانية. كتب كاي آيدي في كتابه بأن هالبروك كان يريد تشكيل حكومة مشتركة بين كرزاي وعبدالله عبدالله[1].

وجاءت على أعقاب ذلك تغيير في الخارجية الأفغانية وازداد اهتمام كابول نحو الهند، وروسيا، والصين. وقام كرزاي بزيارات عدة إلى الصين في أعوام 2010م، و2012م، و2013م، و2014م، كما وزار موسكو

[1] تفاصيلها في كتاب رابرت غيتس 'Duty: Memoirs of a Secretary at War' وفي كتاب كأي أيدي.

عام 2011م. وفي عام 2013م، امتنع كرزاي عن توقيع الاتفاقية الأمنية مع أمريكا ورهن توقيعها بإحلال السلام في أفغانستان.

وفي آخير 2014م، عندما أصبح أشرف غني رئيسا لأفغانستان، وقع هذه الاتفاقية خلال 24 ساعة مع أمريكا، ومنح إلى جانب ذلك تنازلات كثيرة للجانب الباكستاني، وبذلك تغيّرت الخارجية الأفغانية مرة أخرى بشكل جذري.

وفي الزيارة الحالية حاول أشرف غني كثيرا أن يحسن العلاقة المتدهورة مع أمريكا، وقد نجح إلى حد ما في ذلك، وبشكل عام تقف كابول حاليا على عتبة علاقات جيدة مع أمريكا وباكستان.

آمال معقودة بزيارة أمريكا

وكان الرئيس الأفغاني بزيارته إلى أمريكا يهدف إلى أمرَيْن. أولا أن يجلب دعما أمريكيا لميزانية أفغانستان، وثانيا أن يتقوى ضد عمليات طالبان الصيفية. وطلب أشرف غني من أمريكا خلال هذه الزيارة أن تُبقي أكثر من 10 آلاف جندي أمريكي في أفغانستان إلى نهاية عام 2015م، وأن تبطيء عملية سحب قواتها.

وقد نجح أشرف غني في الهدفين إلى حد ما، لأن أوباما أعلن إبطاء عملية سحب قواتها من أفغانستان، وبأنه يُبقي أكثر من 10 آلاف جندي أمريكي في أفغانستان إلى نهاية عام 2015م، وكان القرار الأمريكي السابق يقضي بقاء 5 آلاف جندي فقط إلى نهاية عام 2015م.

إلى جانب ذلك تعهد المسؤولون الأمريكيون بأنهم يطلبون من الكونغرس منح مساعدة بالغة 4 مليارات دولار لـ352 ألف جندي من الجيش الأفغاني. وتعهد جون كيري وزير الخارجية الأمريكي مع أشرف غني وعبدالله عبدالله بأن يتم دعم أفغانستان من أجل مكافحة الفساد الإداري سنويا 800 مليون دولار.

سياسة ثلاثية حول السلام والحرب

لو نمعن النظر في 14 سنة مضت، ندرك أن حركة طالبان تشد عملياتها في فصل الصيف وسيكون هذه المرة أول عهد أشرف غني مع هذه العمليات رئيسا للبلد، لذلك إن موقف كابول من السلام والحرب مع طالبان تنقسم إلى ثلاثة محاور:

1- الخطوة الأولى هي فتح الطريق على وجه محادثات مع حركة طالبان.
2- الخطوة الثانية التأكيد على الهيمنة العسكرية وتعزيز الجبهات ضد المعارضة في ولاية هلمند وبعض المناطق الأخرى وذلك من أجل كسر شوكة العمليات الصيفية للمعارضة.
3- الخطوة الثالثة وضع الضغوط على طالبان عبر دول المنطقة، ووضع الغضوط حتى على باكستان لتحمل الأخيرة حركة طالبان إلى الجلوس خلف طاولة الحوار.

أثر الزيارة الأخيرة على الحرب والسلام

إن إحلال السلام يحتل الصدارة في قائمة الأولويات الأفغانية، وهي حقيقة واضحة بأن السلام لا يأتي باستغلال القوة ضد المعارضة المسلحة ولا بترسيخ عوامل الحرب.

إن هذه الزيارة الأخيرة إن وفّرت من الجهة الأمنية أسباب الإرتياح لدى الرئيس الأفغاني أشرف غني، فإنها عززت العراقيل الموجودة أمام عملية السلام والمحادثات مع حركة طالبان أيضا. إن المعارضة المسلحة لم تهزمها أعتى آلة عسكرية في العالم طيلة 14 سنة مضت وهو أمر مستحيل الآن أيضا وعلى أقل التقدير ستظل تحكم مناطق كثيرة في البلد.

إن العلاقة الجيدة مع أمريكا وجلب المساعدة الأمريكية مطلب أساسي في الخارجية الأفغانية، ولكن المعطيات الأرضية تشير إلى أن الحكومة الائتلافية الأفغانية تكثر من العراقيل أمام إحلال السلام في البلد.

ورغم الوعود الكثيرة التي قطعها زعماء هذه الحكومة، إلا أنه وبعد ستة شهور من عملها لم تنطلق محادثات السلام، ولم تستعد حركة طالبان للجلوس خلف طاولة الحوار مع الحكومة الأفغانية. ويمكن لنا أن نلخص عوامل هذا الفشل في الآتي:

- توقيع الاتفاقية الأمنية مع أمريكا فور تسلم أشرف غني الرئاسة الأفغانية،
- في الزيارة الأخيرة طلب الجانب الأفغاني بقاء القوات الأمريكية إلى أمد بعيد في أفغانستان،
- التركيز على أنشطة عسكرية ضد المعارضة المسلحة بدلا من إجراء محاولات جادة من أجل التفاوض.

وخلال تعبيره عن الشكر للجانب الأمريكي، نسي الرئيس الأفغاني تضحيات شعبه، وأظهر أن توقيع الاتفاقية كان منة كبيرة من أمريكا على أفغانستان وهي اتفاقية لا تلزم أمريكا بأي تعهد تجاه الأفغان. والحال أن هذه الاتفافية وطريقة توقيعها هي من أكبر عوامل استمرار الحرب في البلد.

وقام الرئيس الأفغاني بزيارات كثيرة إلى دول المنطقة بحثا عن السلام، وهي محاولة تبدو فاشلة أيضا، لأن الصين وباكستان لم يتمكنا من إقناع حركة طالبان بجدوى المفاوضات. تعهدُ رئيس أركان الجيش الباكستاني هو الآخر في طريقه نحو زوال، وكان قد صرّح بأن حركة طالبان سوف تستعد في منتصف شهر مارس للحوار. وفي ثنايا المحاولات مع دول المنطقة وخاصة ما يتعلق بالصين صرّحت حركة طالبان أن حواره مع الصين كان أجل توصيل رؤيتها إلى الجانب الصيني فقط.

لجنة من أجل إصلاح لجنة أخرى؟

على أساس التوافق المشترك في "حكومة الوحدة الوطنية"، بين أشرف غني وعبدالله عبدالله، وبعد فترة طويلة من التأخير، أصدر أخيرا الرئيس الأفغاني أشرف غني قرارا لإحداث لجنة لإصلاح أساليب الانتخابات في أفغانستان.

وجاء في متن التوافق: "إن الرئيس وبالنظر إلى المادة الأولى من الإطار السياسي، كان قد اتفق بأن يشكل لجنة خاصة لإصلاح النظام الانتخابي الأفغاني فور بعد تشكيل "حكومة الوحدة الوطنية...

ويتم تعيين إعضاء هذه اللجنة عبر توافق بين الرئيس والرئيس التنفيذي، ويقوم مجلس الوزراء بتقييم مقترحات هذه اللجنة، ورفع الخطوات من أجل تنفيذها. ويُذكر أن تنفيذ الإصلاحات الانتخابية يجب أن تقع قبل إجراء الانتخابات البرلمانية".

ضرورة الإصلاح

أثناء الانتخابات الرئاسية الأخيرة، أُتهمت اللجنة الانتخابية بتزوير واسع وتصاعد التنازع بين المنافسين إلى أن تدخل المجتمع الدولي في الأمر، ولم يستطع الفرز المجدد للأصوات من أن يحل الأزمة. وبعده في العقد السياسي لـ"حكومة الوحدة الوطنية"، تم التوافق على إصلاح النظام الانتخابي الأفغاني.

وقد طلب الاتحاد الأوروبيّ، الجهة الممولة للانتخابات الأفغانية، فعلا من الجانب الأفغاني أن يكتشف من قام بالتزوير في الانتخابات وأن يغيّر طريقة الانتخابات في أفغانستان.

وكان فرانز ملبين مندوب الاتحاد الأوروبيّ في أفغانستان قد صرّح بأنه ومن دون إصلاح النظام والمؤسسات الانتخابية الأفغانية لا يمكن حتى تصور الانتخابات البرلمانية في العام القادم.

وأضاف ملبين بأن الاتحاد الأوروبيّ في حال عدم إحداث هذه الإصلاحات لا يقوم بدعم ومراقبة الانتخابات المستقبلية في أفغانستان.

إن قلق المجتمع الدولي مفهوم واضح، مثل ما يشعر به الشعب الأفغاني من قلق تجاه اللجان الانتخابية الحالية والطريقة الحالية للانتخابات، ولذلك أصدر الرئيس الأفغاني قرارا لإحداث لجنة إصلاحية جاء فيه:

"إن الرئيس الأفغاني محمد أشرف غني يُعلن إحداث لجنة خاصة للإصلاحات الانتخابية تترأسها شكرية باركزاي، وذلك من أجل إصلاح النظام الانتخابي الأفغاني، ودعم النظام الشعبي، وإعادة الثقة الشعبية للمؤسسات الحكومية، وتعزيز الحكم الدستوري، والوقاية من التزوير في الانتخابات".

ولكن إلى أين تتسع هذه الإصلاحات؟ هل تشمل تغيير مسؤولي اللجان الانتخابية، أو النظام الانتخابي أو الاثنين معا؟

الإصلاحات الأساسية في النظام الانتخابي

إن النظام الانتخابي الأفغاني مبني على أساس الصوت الواحد، وهو أمر سبب عدم إزدهار الأحزاب السياسية في البلد.

وفي مناقشة مسودة الدستور الأفغاني، كان مبحث النظام السياسي مبحثا مثيرا للخلاف. كان البعض يؤيد النظام البرلماني لتوفيره فرصة للأحزاب السياسية، إلا أن البعض الأخرين أصروا على أهمية النظام الرئاسي، وكان ذلك ما حدث، وعلى أساسه تأسست أساليب الانتخاب في أفغانستان.

إن النظام الانتخابي المبني على أساس الصوت الواحد بسيط في ظاهره، وفيه يصوت كل فرد لمرشحه المفضل، إلا أن هذا النظام ومن باب تأثيراته معقد للغاية، وهو يسد الباب على وجه رقي الأحزاب السياسية.

قد أختير هذا النظام الانتخابي لأفغانستان لأسباب سياسية. فبعد سقوط طالبان لم يكن في أفغانستان غير الأحزاب الجهادية حزب قوي آخر. وفي حال اختيار الطرق الانتخابية على أساس الأحزاب السياسية كانت هذه الأحزاب الجهادية، نظرا لإمكانياتها وتاريخها، تكتسح الساحة كاملة.

وعلى ذلك ومن أجل سد الأحزاب الجهادية من مسرح القوة، قرر المجتمع الدولي على أن يكون النظام الانتخابي على أساس صوت واحد، وفي نفس الوقت حاول إحداث أحزاب جديدة في الساحة. فبعد عام 2001م، وبدعم من المجتمع الدولي تأسست مئات الأحزاب السياسية، بشروط ميسورة في "وزارة العدل الأفغانية". إلا أن واحدا من هذه الأحزاب لم يتمكن من أن يحصل على شعبية كافية. بعدها بسنوات جرت محاولات لإحداث حزب قوي من عشرات من هذه الأحزاب إلا أن ذلك أيضا كانت محاولة فاشلة لإحداث حزب قوي واحد.

بعدها لم يؤكد المجتمع الدولي على النظام الانتخابي الأفغاني، ونتيجة لذلك لم يتحقق العنصر الشعبي للنظام الديمقراطي في الانتخابات الأفغانية، الذي هو وجود الأحزاب السياسية.

إذا كانت هناك حقا رغبة في تغيير النظام الانتخابي، فينبغي أن يكون هذا التغيير أساسيا، ولكن وبالنظر إلى أن معظم الأعضاء في اللجنة الجديدة منهم الرئيسة والنائب هم من منافسي الأحزاب الجهادية فإن ذلك يعطي إشارة بأن التغيير قد لا يكون أساسيا، وربما يتم تأجيل الأمر إلى ما بعد إجراء التعديل الدستوري عبر عقد مجلس الأعيان. هذا وقد جاء في البيان الذي أصدره الرئيس الأفغاني معلنا إحداث هذه اللجنة الإصلاحية:

"إن إحداث الإصلاحات في النظام الانتخابي الأفغاني ضرورة شعر به الشعب بعد الانتخابات الرئاسية 1393 الهجري الشمسي، وأدرك الشعب ضرورة إجرائها في أسرع وقت".

تجدر الإشارة إلى أن هذا النظام كان قائما في اليابان في فترة الاحتلال الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية إلى عام 1993م، وليس تنفيذ هذا النظام في أفغانستان أمر من الصدفة.

الدستور والتعديل في قوانين الانتخابات

جاء في المادة 109 في الدستور الأفغاني:

"لا يمكن إدراج مقترح التعديل الدستوري في جدول أعمال البرلمان في عامه الأخير".

على أساس هذه المادة، يقول رئيس لجنة الانتخابات بأن التعديل في قانون الانتخابات أمر مخالف للدستور. وفي نفس الوقت يصر رئيس اللجنة وأعضائها، المتهمون بالتزوير أثناء الانتخابات الرئاسية، على البقاء في مناصبهم إلى أن تكتمل فترتهم لست سنوات، ويستندون بالفقرة الرابعة من المادة الثامنة لقانون الانتخابات التي تقول:

"ينتخب الرئيس من بين 27 مرشحا، 9 منهم تكون بينهم امراتان على الأقل كأعضاء اللجنة".

النتيجة

جاء في توافق "حكومة الوحدة الوطنية: "من أجل بناء الثقة على أن الانتخابات المستقبلية الأفغانية تكون معتمدة عليها، ينبغي إحداث إصلاحات في "القوانين والمؤسسات"، الانتخابية".

يرى البعض بأن أعضاء اللجنة الإصلاحية، الذين تم اختيارهم من قبل الرئيس يفتقدون للخبرة الكافية في هذا المجال ولا يمكنهم النجاح في هذه المهمة الكبيرة.

قد تتمكن هذه اللجنة من اقتراح إصلاحات فنية في اللجنة الانتخابية، على رأسها توزيع بطاقات الجنسية البرقية. ويمكن لهذه البطاقات أن تسد الباب على حدوث التزوير، إلا أن هذه العملية تطلب زمنا طويلا، وحتى تأجيلا لإجراء الانتخابات البرلمانية. وفي حال عدم إصلاح قانون الانتخابات، لا يمكن أن نتوقع نتيجة إيجابية من الانتخابات البرلمانية في عام 2015م.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com – csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com

رقم الهاتف: (+93) 784089590